الإفراط في استخدام الأنترنت يضر بالذاكرة

بهرا ـ وكالات

أشارت نتائج بحث جديد الى ان المراهقين الذين "يسترخون" في المساء بعد عمل واجباتهم المدرسية بقيامهم بلعب العاب تفاعلية على الكمبيوتر ربما يؤدي ذلك الى مواجهتهم قلقا في النوم ومشاكل في تذكر ما تعلموه للتو.

وأشار الباحثون الى ان "تأثير الوسائط الاعلامية على صحة الاطفال وحالتهم العامة معترف بها على نطاق واسع ويعتبر مشكلة خطيرة". ويقولون "نتائجنا توفر دليلا تكميليا على التأثير السلبي للاستخدام المفرط لمثل هذه الوسائط على نوم وصحة واداء الأطفال".

وشملت الدراسة التي نشرت في دورية "طب الاطفال" "Pediatrics" هذا الشهر ١١ صبيا تراوحت أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاما ليس لديهم شكاوى تتعلق بالنوم ولم يخضعوا لأي علاج في هذا الصدد. وخلال يومين من التجارب المختلفة لعب الاولاد مباريات سباق تفاعلية على الكمبيوتر تتناسب مع العمر يطلق عليها اسم "الحاجة للسرعة" لمدة ٦٠ دقيقة أو شاهدوا شريط فيديو على التلفزيون مثل فيلم لهاري بوتر او "رحلة النجوم". وقاموا بذلك في المساء قبل ساعتين الى ثلاثة من النوم.

وفي اطار تجاربهم اجرى الدكتور ماركوس دوراك وزملاء له بجامعة كولونيا الرياضية الألمانية دراسات عن النوم خلال الليل وقبل اختبارات شفاهية وبصرية على الذاكرة وبعدها.

وأوضحت النتائج انه بعد لعب مباراة تفاعلية على الكمبيوتر استغرق الأولاد وقتا أطول للانخراط في النوم وقضوا وقتا أقل في النوم العميق المعروف باسم "نوم الموجة البطيئة"- وهو النوع الذي يساعد شخصا على تشكيل الذاكرة الواقعية- وقضوا وقتا أطول في المرحلة الثانية من النوم قليل النشاط والذي يطلق عليه "نوم حركات العين غير السريعة"- وهي مرحلة النوم التي تلي مباشرة مرحلة النوم الأولية "الإنزلاق الى النوم" وهي تسبق مرحلة "نوم الموجة البطيئة" العميقة.

واوضحت الدراسات التي اجريت على الاطفال ان لعب العاب فيديو تفاعلية يمكن ان تؤدي الى زيادة ملحوظة في نبضات القلب وضغط الدم ومعدل التنفس "وبالتالي حدوث حالة استنفار اكبر للنظام العصبي المركزي" كما قال الباحثون.

كما اوضحت ان الاختبارات الادراكية قبل العاب الكمبيوتر وبعدها أحدثت تراجعا في الاداء الشفوي للذاكرة بعد اللعب فترة ساعة على الكمبيوتر.

ويقول الباحثون ان هذه نتيجة "مهمة" حيث انها تشير الى ان التعرض لتجارب انفعالية قوية مثل لعب مباراة على الكمبيوتر او مشاهدة فيلم انفعالي يمكن ان يؤثر بشكل حاسم على عملية التعلم.

واضافوا انه "نظرا لان المعرفة التي جرى الحصول عليها مؤخرا حساسة للغاية في فترة الاندماج اللاحقة بالذاكرة فان التجارب الانفعالية التي تستمر لساعات بعد التعليم يمكن ان تؤثر على تماسك الذاكرة بشكل كبير".

ويقول الباحثون ان مشاهدة الفيلم لم تؤثر علي اداء الذاكرة او على الانماط الاجمالية للنوم لكنها تقلل بشكل ملحوظ من "كفاءة النوم"- وهو الوقت الفعلي الذي قضى في النوم مقابل الوقت الاجمالي الذى قضى في الفراش.

علماء يكافحون لتحديد مؤشرات ارتفاع درجة حرارة الأرض

بهرا ـ وكالات

تحول اهتمام العلماء من دراسة مخاطر ارتفاع درجات حرارة الأرض الي بحث سبل تحديد المناطق التي ستتأثر جراء التغيرات المناخية ومساعدة دول على وضع خطط لكل الانشطة من محاصيل جديدة الى بناء سدود لتوليد الكهرباء من الماء.

وقد يتوقف مصير استثمارات بمليارات الدولارات بداية من الري الى بناء سدود لوقف مياه الفيضان الى مواقع حقول توليد الكهرباء من طاقة الهواء ومنتجعات التزلج على تقييم ماستؤول اليه الحال في منطقة محددة من حيث مستوى الجفاف أو حجم الامطار المتساقطة أو هبوب الرياح أو ارتفاع درجات الحرارة فيها.

لكن العلماء يحذرون من ان الدقة ربما تكون مستحيلة. فالمناخ يتسم بدرجة كبيرة من التقلب وهنا تبرز صعوبة بالغة في احصاء المتغيرات حتى ان افضل نموذج ابعد ما يكون عن الكمال في تقدير ما يحمله المستقبل.

ويقول ميشيل جارو رئيس المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي تشرف على اللجنة الدولية للتغيرات المناخية التابعة للامم المتحدة "تحتاج لتحديد مؤشرات في دول مرجعية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات". وتابع "تحتاج معيارا على مساحة أقل منها في دول مثل اسبانيا وفرنسا او بريطانيا.. لم نصل اليه بعد".

وتجتمع اللجنة الدولية للتغيرات المناخية في بلنسية باسبانيا في الفترة من ١٢ الى ١٧ نوفمبر تشرين الثاني لاصدار تقرير نهائي يلخص النتائج التي تم التوصل اليها وتقع في ثلاثة الاف صفحة والتي حملت الانسان مسؤولية التغيرات المناخية ووضعت الحلول. كما يتناول ما قد يتضمنه التقرير المقبل وربما يصدر في عام ٢٠١٣ اذا ما وافقت الحكومات على الاتفاق عليه. وتقاسمت اللجنة جائزة نوبل للسلام مع نائب الرئيس الامريكي السابق ال جور.

وتضمن تقرير اللجنة في نيسان توقعات اقليمية لارتفاع درجات الحرارة مثل ذوبان الجبال الجليدية في الهيمالايا وتحسن ظروف نمو النباتات في الغابات في شمال اوروبا ولكن المعايير غامضة اكثر من اللازم في معظم الحالات ومن ثم لا تعود بفائدة كبيرة.

ومن المحتمل ان يعلم الفلاحون من استراليا الى افريقيا اي مناطق مهددة بالتصحر. ويعلم اصحاب منتجعات التزلج من جبال الالب الى جبال روكي ارتفاع الجليد قبل الاستثمار في فنادق جديدة ومصاعد تزلج.

وربما لا تكون التوقعات دقيقة بدرجة كافية في تقييم اي من واديين متجاورين في الانديز على سبيل المثال ستسقط عليه كميات اكبر من الامطار بحيث يكون اكثر ملائمة لبناء سد لتوليد الكهرباء من الماء.

وقال العالم البريطاني مارتن باري الذي اشترك في رئاسة دراسات خاصة بالآثار الاقليمية للتغيرات المناخية ضمن عمل اللجنة (الوصول الى "معلومات" مستوى الموقع خطوة ضخمة).

ويعتمد تأثير ارتفاع درجات حرارة الارض الى حد كبير على عدد من سيواصلون حرق الوقود الحفري وهو مصدر رئيسي للغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري او من يطورون مصادر طاقة اكثر نظافة مثل الطاقة المتولدة من الرياح والطاقة الشمسية.

وقال يوهان كويلنستيرنا من معهد ستوكهولم الدولي للمياه "لا اعتقد ان اي تقييم في عام ٢٠١٣ سيمد المخططين في قطاع الماء بالمزيد من التفاصيل الضرورية. سيظل هناك قدر كبير من عدم اليقين".

وتدرس لندن سبل التصدي لمخاطر اقليمية مثل مزيد من الفيضانات من بحر الشمال الى نهر التيمس ومناخ اكثر جفافا وعدد اكبر من الموجات الحارة.

ويقول باري ان طلاء المنازل باللون الابيض لحمايتها من الموجات الحارة فكرة وجيهة ويمكن لاصحاب المنازل في المناطق المهددة بخطر فيضان بشكل اكبر رفع الاجهزة الكهربية مثل البرادات والغسالات من الطابق الارضي.

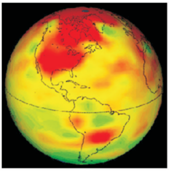

وتابع ان بعض المزارعين في شرق بريطانيا يفكرون في بيع مزارعهم والانتقال لاسكتلندا لانهم يعتقدون ان بوسعهم ان يزرعوا قريبا نفس المحاصيل على ارض يمكن الحصول عليها بسعر ارخص الان.

كما اعتبر ارتفاع منسوب مياه البحار عاملا يهدد جميع السواحل. وتتوقع اللجنة الدولية للتغيرات المناخية ان مناسيب البحار سترتفع بين ١٨ و٢٣ سنتيمترا القرن الحالي.

وقال باري "من الحكمة عدم بناء محطات طاقة نووية عند مستوى البحر".

ويقول كويلنستيرنا انه ربما تكون هناك ادلة اقوى على بدء تغيرات مناخية في عام ٢٠١٣ مثل ذوبان الجليد في الدائرة القطبية الشمالية وتزايد الجفاف في منطقة البحر المتوسط مما يعطي بدوره مؤشرات لتغيرات في المستقبل.

وتابع "ولكن تحويل ذلك لبيانات مهمة على مستوى المدينة او قاعدة بناء سد لتوليد الكهرباء امر مختلف. اعتقد ان الطبيعة اكثر تعقيدا بكثير".

التشيك يطورون لقاحاً جديداً ضد السرطان

بهرا ـ وكالات

طور العلماء التشيك لقاحا جديدا ضد بعض الأنواع السرطانية ولا سيما سرطان الغدد اللمفاوية وسرطان الدم وسط توقعات كبيرة لهم بان تشكل المادة التي أعدوها وأطلقوا عليها اسم "غ اس ٩٢١٩" تحولا ثوريا في معالجة السرطان.

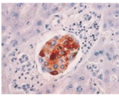

ووصف مدير معهد الكيمياء المنظمة زدينيك هافلاس فاعلية المادة التي تم تجربتها على الحيوانات وبعض المرضى بأنها كانت مذهلة، وأشار إلى أن فريقين من معهده الأول برئاسة العالم انتونين هولي والثاني برئاسة ايفان فوتروبي قد تعاونا مع فريق الباحثة التشيكية بيرتا اوتوفا من كلية الطب الأولى بجامعة كارلوفا في براغ.

ولفت إلى أن التجارب التي أجريت حتى الآن أشارت إلى انه يكفي حقنه من هذه المادة لتخليص الكلاب من أورام سرطانية كبيرة كانت في رقبتها أو في بطنها خلال ستة أيام فقط كما أن مثل هذه النتائج الجيدة سجلت في التجارب الأولية التي أجريت على مرضى في الولايات المتحدة. ويتوقع العلماء التشيك أن يتم إجراء المزيد من الاختبارات على ٢٥٠ مريضا في خمس مشافٍ تشيكية في ربيع العام القادم ولا سيما منهم الذين يخضعون للعلاج التقليدي الإشعاعي من دون أن يؤدي ذلك إلى أي تحسن لأوضاعهم. ويعتبر العلماء التشيك أن المادة التي تم تحضيرها ثورية كونها تؤثر على الخلايا المصابة بالسرطان فقط في حين لا تتلف الخلايا المتعافية وبالتالي فان هذه الطريقة ليست عنيفة كالعلاج الإشعاعي الذي يدمر النظام المناعي للمريض .

كما يشيرون إلى أن هناك جانبا آخرا يجعل من هذا المستحضر متميزا وهو أن شركة Gilead Sciences الاميركية المشهورة بحذرها في التعامل مع الأبحاث المختلفة ونتائجها وافقت على إجراء التجارب العملية للدواء في تشيكيا بالنظر لكون العلماء التشيك هم الذين بادروا إلى اكتشاف هذا اللقاح.

ويؤكد العلماء التشيك أن الآمال كبيرة بان ينجح هذا الدواء في معالجة بعض الأورام السرطانية بشكل فعال غير أنهم يقولون بان التجارب التي ستجرى عليه ستستمر عدة سنوات قبل طرحه في الأسواق كدواء فعال لمعالجة السرطان.

البكتيريا تصنع الوقود للبشر

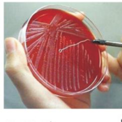

بهرا ـ متابعات

اعلن باحثون أخيرا انه يمكن انتاج وقود هيدروجين نظيف لتسيير المركبات التي تعمل حاليا بالبترول وذلك من خلال البكتريا التي تتغذى على الخل وفاقد المياه التي يضاف اليها شحنة من الكهرباء.

وقال بروس لوغان من جامعة ولاية "بن" ان ما يسمى "خلايا الوقود الميكروبية" يمكنها أن تحول تقريبا اي مادة عضوية قابلة للتحلل بالبكتريا الى وقود غاز الهيدروجين الذي لا يتسبب في انبعاثات.

وسيكون هذا ميزة بيئية تفوق الجيل الحالي من السيارات التي تعمل بالهيدروجين حيث يصنع الهيدروجين حاليا في معظمه من الوقود الاحفوري. ومع ان السيارات نفسها التي تعمل بالهيدروجين لا تبعث غازات تؤدي لارتفاع حرارة الارض فان المصنعين لهذا الوقود يتسببون في ذلك.

وقال لوجان في اتصال هاتفي "هذه طريقة لاستخدام مادة عضوية متجددة باستخدام اي شيء قابل للتحلل بفعل البكتريا لانتاج الهيدروجين من تلك المادة". وفي بحث نشر بدورية الاكاديمية الوطنية للعلوم استخدم لوغان وزميله شاوان شينغ بكتريا توجد بصورة طبيعية في خلية تحليل كهربائي مع حمض الخليك (الاسيتيك) وهو الحمض الذي يوجد في الخل.

والتهمت البكتريا حمض الخليك واطلقت الكترونات وبروتونات انتجت ٠,٣ فولت من الكهرباء. وعندما يضاف قدر اخر من الكهرباء من مصدر خارجي فان غاز الهيدروجين يمكن ان ينبعث من هذا السائل.

وتعد هذه الطريقة اكثر فعالية من توليد الهيدروجين بالتحليل المائي والذي يجري خلال تمرير شحنة كهربائية عبر الماء لتحليله الى اجزائه المكونة له من الاوكسجين والهيدروجين.

تحرير: غازي المنشداوي

يوميات اقتصادية

الإهتمام بكفاءة أداء الموظفين

تعاني بعض اجهزة الدولة من فتور في اداء عدد من الموظفين ورغم انها حالة غير منتشرة كثيرا الا ان المراجعين والمتعاملين مع تلك الاجهزة يلاحظونها من خلال التغيب عن الدوام دون اجازة او ترك محل العمل او عدم الالتزام بمواعيد بداية ونهاية الدوام الرسمي واغلب الاعذار التي يطلقونها تتعلق بالوضع الامني السائد في بعض المناطق وهم محقون بذلك ولكن يجب ان لا يصل الامر الى حد التعطيل في بعض الاحيان. وبعض الموظفين الذين نلتقي بهم لاستبيان ارائهم حول اسباب التراخي في الدوام يقولون انهم يعانون من مسألة الدوام لاسباب تتعلق بالظروف المالية او بسبب انخفاض الرواتب وارتفاع تكاليف الحياة فأجور النقل المرتفعة باتت تشكل عائقا في الدوام يوميا اخذين بالحسبان ان اغلب الدوائر ألغت خطوط النقل أما لقلة التخصيصات المالية او للحيلولة دون وقوع الموظفين بشباك العمليات المسلحة التي راحت تستهدف الموظفين بالجملة.

ومن الاراء الجديرة بالاهتمام بهذا الخصوص ما يتعلق بمقارنة احوال الموظفين الذين يواظبون على الدوام بأقرانهم في الاجهزة المنحلة او المعطلة من الذين يتقاضون رواتب شهرية بانتظام رغم انهم لا يداومون بالفعل ومنهم منتسبو التصنيع العسكري والدفاع والداخلية والاعلام فبعضهم يتقاضى رواتب بموجب سلم الرواتب المعمول به او حسب دفعات الرواتب الموضوعة على اساس ثلاث فئات وهم لا يعملون اطلاقا وانما يحضرون شهريا لاستلام الرواتب ووضع هؤلاء الموظفين لم يحسم لحد الان رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على هذا الوضع ولكن نأمل ان تتم معالجة موضوعهم من خلال تحويلهم الى الدوائر الاخرى للاستفادة منهم حسب الخبرة او الاختصاص او اعادة تأهيلهم الى وظائف واعمال اخرى لغرض اندماجهم في الوظيفة واسهامهم بانتاج الراتب، لان رواتبهم اصبحت نفقات دون ان يقابلها اي مردود وما دام قانون التقاعد الموحد سيصبح نافذ المفعول ومطبقاً بعد فترة قصيرة قد لا تتجاوز العام الحالي فمن الممكن معالجة اوضاع الموظفين خارج الملاك من خلال الحقوق التقاعدية التي تمنح لهم قانونيا فالقانون يتيح الامكانية للموظفين بطلب الاحالة على التقاعد اذ كانت خدماتهم تزيد عن "١٥" سنة كما ان القانون يؤمن الصلاحيات للدوائر بإحالة الموظفين على التقاعد اذا كانوا خارج الملاك او لاسباب تتعلق بضعف كفاءة الاداء والمعالجة الموضوعية لشريحة الموظفين التي يجب ان تتخللها مراعاة الجوانب الانسانية الضرورية لغرض رفع كفاءة اداء الاجهزة الادارية وجعلها بالمستوى الذي يحقق الخدمة للجمهور فهذه الاجهزة لا يمكن ان تعمل في ظل حالة من التسيب في عمل الموظفين لان هذه الحالة ستتحول الى سلوك اخر يكون من الصعب معالجته اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة للحد منه كما ان معالجة مسألة الموظفين المعطلين والعاطلين ممن يتسلمون رواتب شهرية حاجة ماسة بمقتضى الشرع والقانون.

لماذا رفع البنك المركزي العراقي سعر الفائدة؟

لقد عانى الاقتصاد العراقي من الكبح المالي في فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات الذي يعني الماضي، وربما يتساءل البعض عن معنى الكبح المالي الذي يعني فرض اسعار الفائدة على الاقتراض والايداع بصورة ادارية وبمعدلات ثابتةولا يمكن تعديلها بسهولة بعبارة اخرى ان تحديد معدلات الفائدة يتم بعيدا عن التغييرات في معدل التضخم في الاقتصاد وفي العرض والطلب على الائتمان ومن ثم تحديد دور سعر الفائدة في السياسة النقدية بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام ويبرز الأثر السلبي لاسعار الفائدة الثابتة عندما يرتفع معدل التضخم وتبقى اسعار الفائدة ثابتة. ان ذلك يجعل اسعار الفائدة سالبة اي انها تقل عن معدل التضخم. فلو فرضنا ان شخصا اودع مبلغ "١٠٠٠" دينار بتاريخ معين في احد البنوك وكان معدل الفائدة ثابتا بنسبة ٥% فأنه يتوقع ان يصبح المبلغ المودع بعد سنة واحدة "١٠٥٠" دينار الذي يمثل المبلغ المودع مضافا اليه الفائدة المحتسبة بنسبة ٥% لكن اذا ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٠% في ذلك العام فهذا يعني ان السلعة التي كانت قيمتها "١٠٠٠" دينار سوف تصبح قيمتها في نهاية العام "١٢٠٠" دينار ومن ثم فأن سعر الفائدة لم يعوض المودع عن تأجيله الاستهلاك لمدة سنة بصورة مناسبة وهذا يدعه الى الاستهلاك بدلا من الادخار في البنوك وربما يلجأ الى الاستثمار في رؤوس الاموال الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الاجنبية ما يؤدي الى الخارج اذا توفرت حرية لتحويل الاموال الى الخارج، بالوقت نفسه لا يجذب رؤوس الاموال من الخارج الى الداخل. وفي ضوء ما تقدم وبعد صدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد وحصوله على الاستقلالية في ادارة السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمثل الدور الرئيس للبنك المركزي في الوقت الحاضر فقد قام قبل عامين بتعويم اسعار الفائدة على الايداع والاقراض في البنوك التجارية الحكومية الخاصة ومنحهم الحرية في تحديد اسعار الفائدة. الا ان هذه الحرية يمكن للبنك المركزي ان يؤثر فيها من خلال سعر البنك لذلك ابتدأ بسعر فائدة ٦% مؤخرا. ان سياسة رفع فائدة البنك المركزي هي اجراء سليم من الناحية الاقتصادية وينطلق من صلب السياسة النقدية وباعتقادنا ان الهدف الكامن من وراء ذلك ينطلق من حقيقة مفادها ان عرض النقد في الاقتصاد العراقي في اغلبه في حوزة المواطنين اذ تزيد النسبة لدى الجمهور عن ٨٠% من عرض النقد في حين تشكل الودائع على اختلاف انواعها لدى البنوك التجارية في العراق اقل من ٢٠% من عرض النقد ولما كانت الودائع في البنوك التجارية تمثل الحيز الذي يطبق البنك المركزي ادوات السياسة النقدية اكثر فعالية ولا يوجد افضل من سعر الفائدة اداة لتحقيق ذلك.

ان رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي ينطوي على عدة امور ايجابية يمكن تلخيصها بزيادة معدلات الادخار في الاقتصاد العراقي وزيادة قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان للمواطنيين والمستثمرين ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي. وتوفير الاموال الكافية للبنوك التجارية للمشاركة في مزادات حوالات الخزينة التي تقيمها وزارة المالية ومن ثم مساهمة الجمهور في تحويل الموازنة العامة مقابل الفائدة المتحققة لهم.

وتنشيط مفردات العملة الاجنبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على المساهمة الفاعلة فيها. وتقليل الاستهلاك بصورة عامة من خلال توجيه الاموال نحو الادخار ومن ثم التقليل من الطلب الكلي الذي له اثار ايجابية على معدلات التضخم. وزيادة فاعلية ادوات السياسة النقدية الاخرى مثل متطلبات الاحتياطي القانوني التي سترتفع بزيادة الودائع لدى البنوك التجارية. وبالمقابل قد تكون هناك امور سلبية تتلخص بالاتي:

ان رفع سعر الفائدة يمثل كلفة لاسيما ان البنك المركزي لا يمكنه اقراض هذه الاموال الى الاخرين الا بحدود ضيقة لكونه الملجأ الاخير للأقراض، ان رفع سعر الفائدة سوف يؤدي الى زيادة اسعار الفائدة على حوالات الخزينة التي تبيعها وزارة المالية ومن ثم زيادة مدفوعات الفائدة من قبل وزارة المالية وبالرغم من ذلك فان هذا الاجراء يخدم الاقتصاد العراقي ولكن نجاحه وتحقيق النتائج الايجابية مشروط بمدى استيعابه البنوك التجارية لرفع سعر الفائدة على الايداعات وجذب الاموال اليها لكي تنشط في المجال المصرفي وبما يخدم الاقتصاد العراقي.

كيف السبيل لإعادة الإقتصاد العراقي لوضعه السابق؟

بعد مرور عدة أعوام على دخول القوات متعددة الجنسيات العراق وسقوط النظام البائد شهد الإقتصاد العراقي تراجعا خطيرا في كافة مفاصله بسبب السياسة الخاطئة التي ارتكبتها سلطة الائتلاف اضافة الى تدهور الوضع الأمني في البلد ما أدى الى تعطيل أو إلغاء أكثر المشاريع الحيوية.

"بهرا" حاولت من خلال هذا التحقيق معرفة آراء عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال والمعنيين بالشأن الإقتصادي حول أسباب هذا التراجع في الاقتصاد فكانت البداية مع السيد "محمود المياحي" رجل أعمال والذي حدثنا قائلا: ان النظام البائد كان شموليا وقد أهمل القطاع الاقتصادي وخاصة القطاع الخاص من خلال عدد من القوانين والأنظمة الصادرة التي قيدت هذا القطاع الحيوي وبعد سقوط النظام البائد وتشكيل مجلس الحكم وعلى الرغم من ان هذا المجلس كان معيناً من قبل سلطة الائتلاف حينذاك إلا اننا تفاءلنا خيرا حول إعادة الاقتصاد الى سابق عهده وكذلك حال التجار العراقيين في القطاع الخاص بحيث كان من المؤمل ان يلعب هذا القطاع دورا كبيرا في التحول نحو نظام اقتصاد السوق الحر وهو نظام أثبت فائدته في عدد كبير من دول العالم حيث تتدخل الدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية لذا كانت مسألة الفساد الإداري ومعالجته من أهم المشاكل التي تواجهنا خصوصا وانه قد تغلغل في جميع مجالات ومؤسسات الدولة لذلك فقد اجتمع التجار العراقيون واتفقوا على وضع خطط وتوصيات من خلال العديد من الندوات والنقاشات حتى تبلورت فكرة لحل الاشكالات التي تعيق عمل الاقتصاد العراقي وما يعانيه وسياسة الخصخصة التي اتبعتها الجهات الحكومية وكيفية السبل لتطبيقها اضافة لتهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد خرجنا بتوصيات تعتمد عليها كل الدراسات الاقتصادية التي أجريت مؤخرا من قبل أقسام متخصصة اضافة الى موضوع التمويل ودور القطاع الخاص والمساهمة في تفعيل جميع أنواع الاستثمارات وقد تم رفع هذه التوصيات الى المراجع الحكومية المختصة لكن مع الأسف لم نرَ لحد الآن أي منها وقد تم تطبيقه حيث اعتمدت تلك الجهات على مراكز الدراسات وكنا نأمل ان تكون هناك إنجازات كبيرة ومهمة خلال الفترة الماضية إلا ان تلك الآمال لم تتحقق لأسباب عديدة منها الفوضى والإنفلات الأمني الذي ولده الاحتلال وفتح الحدود العراقية وإغراق البلد بالبضائع والمنتجات الأجنبية من دون وضع ضوابط أو قيود كالتي يتم العمل بها في بلدان العالم وخاصة التي تمارس الاقتصاد الحر.

فيما يقول الخبير الاقتصادي "سلام الدليمي": اننا ورثنا مؤسسات ومشاريع عملاقة من النظام البائد وكذلك شركات ومشاريع كان من المفروض الا تتدخل فيها الدولة لانها من اختصاص القطاع الخاص وهذا السبب الرئيس لبداية التدهور الاقتصادي وجاءت سلطة الائتلاف لترتكب خطأ فادحا من خلال خصخصة هذه المشاريع ما زاد من تدهور الاقتصاد والأدهى من ذلك انه جرى دون علم رجال الأعمال العراقيين حيث بيعت لأشخاص لا نعرفهم لذلك نطالب الحكومة الحالية بضرورة انصاف القطاع الخاص. مضيفا ان تدهور الوضع الأمني يعد من اهم العوائق التي تقف امام نهوض الاقتصاد كما ان القوانين التي صدرت غير واضحة وهي لا تخدم رجل الاعمال العراقي بل جعلته الخاسر الوحيد في هذا الموضوع لأنها أعطت الأفضلية للمستثمر الأجنبي في ان يصول ويجول في الساحة العراقية على حساب التاجر العراقي واننا بحاجة ماسة لعملية اصلاح اقتصادي تتم وفق خطط توضع من قبل مختصين ذي معرفة بالإقتصاد والمجتمع العراقي وليس كما حدث في مرحلة ما بعد السقوط من وضع قوانين مستوردة وغير نابعة من صميم المجتمع العراقي.

مؤكدا ان ما عانيناه في المرحلة السابقة أصعب بكثير من زمن النظام البائد وعلى الرغم من قيام سلطة الائتلاف السابقة برفع العديد من القيود الا ان ذلك لم يسهم بإنعاش الاقتصاد بل أضر به من خلال عمليات الاستيراد العشوائي والخصخصة غير الهادفة وانتشار البطالة.

فيما يقول السيد "كاظم الموسوي" تاجر عراقي: ان من الضروري ان نجد من يقف معنا لغرض انعاش الاقتصاد العراقي وافضل طريقة لذلك هي تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها ان تسهم في نهوض الاقتصاد العراقي ولكن العوامل المناسبة لم تتهيأ طوال تلك الفترة من خلال تدهور مستمر في الوضع الأمني اضافة الى عدم وجود تشريعات تنصف القطاع الخاص الذي سيسهم مع المستثمر الأجنبي بشكل فعال اضافة الى جميع القوانين لم تعط ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي مع اننا نتحول نحو الاقتصاد الحر الذي هو أول خطوة لتفعيل الاقتصاد العراقي.